

خطة العمل السنوية للعام 2006

يهدف ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في السلطة الوطنية بسطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري كافة بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامة والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها، وأنه يمارس باقتصاد وكفاءة وفعالية.

إن ترجمة رسالة وأهداف الديوان بحاجة إلى نوعية في الرقابة المالية والإدارية منسجمة في جوهرها مع قواعد الرقابة المالية لمنظمة (انتوساي) وبخاصة إعلان ليمبا بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية وإعلان برلين ومنظمة الشفافية العالمية وباقي المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المتخصصة في الرقابة. وهذا يتطلب إعادة تنظيم عمل الديوان ومأسسته وفق متطلبات الرقابة المالية والإدارية الحديثة بأنواعها المختلفة. وعند محاولة إسقاط قواعد الرقابة المالية لمنظمة (انتوساي) على الواقع الفلسطيني لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار التشريع والتقاليد والظروف الوطنية وسياسات الاحتلال حتى يقوم الديوان باختصاصاته بكفاءة واقتدار.

تكمن مقومات نجاح عمل الديوان في تحقيق أهدافه في توفر الإرادة السياسية الصادقة عند رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتفعيل وتطوير عمل الديوان وتطبيق القوانين والأنظمة على جميع المؤسسات والأفراد دون استثناء أولاً، ووجود حزمة كبيرة من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل المؤسسات والتي بحاجة إلى تفعيل وتطبيق ثانياً، ووجود الموظفين ذوي الخبرة الرقابية الجيدة والتي بحاجة إلى المزيد من التدريب والتطوير ثالثاً، وعزم الاتحاد الأوروبي وباقي اللجنة الرباعية على تفعيل وتطوير عمل الديوان وتوفير جميع متطلبات البنية التحتية لتحقيق أهداف الديوان رابعاً، واستعداد المؤسسات الخاضعة للرقابة لتلقي خدمة رقابية راقية النوعية خامساً، والمطالبة منقطعة النظر من قبل الجمهور إلزام الجميع بالقوانين والأنظمة النافذة سادساً.

إن العوامل المؤثرة في الموارد المطلوبة للديوان للوصول إلى غاياته تكمن في مدى مواكبته للتطورات في الرقابة المالية التقليدية ورقابة الأداء، وبرنامج الإنفاق المتزايد أو السياسة التقشفية للحكومة والتواصل مع أعضاء المجلس التشريعي والجمهور وطلب موظفين في سوق الاستخدام التنافسي وحجم وتنوع مصادر الدعم والمساعدات والقروض للدول المانحة ودور المؤسسات غير الحكومية وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وأداء الاقتصاد الفلسطيني.

يتطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى تزويد المؤسسات الخاضعة لرقابته بأجود خدمة رقابية أثناء ممارسته الرقابة المسبقة (الوقائية) والرقابة النظامية ورقابة الأداء باقتصاد وكفاءة وفعالية من خلال بناء نظام تقويم سليم للأداء والمساءلة الموضوعية عن نتائج إدارة المال العام ووضع ضوابط محكمة لتأكيد الثقة بمخرجات النظام مما يساعد في إعداد تقارير متوازنة ودقيقة وموضوعية وأكثر استقامة وأعمق معنى تؤكد على المحطات المشرفة في

بناء المؤسسات وضرورة تطويرها وتعميمها حتى ينتفع بها الغير، وكذلك كشف المخاطر التي تظهر في النظم المالية والرقابة النظامية ورقابة الأداء ومعالجتها وجعل تكرارها أمراً صعباً للغاية مما يعطي مردوداً أكبر للمؤسسة اقتصادياً ومالياً واجتماعياً وبالتالي يمكن الوصول إلى سياسة الرقابة من أجل التنمية.

إن أسرة الديوان تتطلع بأن يرقى العمل في الرقابة المالية والإدارية إلى مستوى الشراكة ما بين الديوان وباقي المؤسسات الخاضعة لرقابته، وهذا يتطلب من أسرة الديوان العمل على تغيير ثقافة ومفهوم الرقابة الذي يصل إلى درجة رفضها أو مقاومتها أحياناً، إلى ثقافة الحاجة إلى الخدمة الرقابية ذات النوعية الجيدة تطلبها جميع المؤسسات الخاضعة للرقابة وكذلك الموظفين، وهذا يستدعي إيجاد ثقة متبادلة ما بين الرقابة المالية والإدارية الخارجية والداخلية من خلال الانفتاح والاتصال غير الرسمي، فضلاً عن معاملة وحدة الرقابة الداخلية في مختلف المؤسسات كنقطة ارتكاز لتحقيق التعاون والتفكير بالتطلع إلى الأمام وتبادل الخطط والأفكار في مرحلة مبكرة، مما يؤثر على مقدار الرقابة المالية والإدارية المباشرة المطلوبة من الديوان الذي يعمل جاهداً للوصول إلى ممارسة الرقابة المالية من خلال الحاسوب وبالتالي الارتقاء بالعمل الرقابي من رقابة الفرد إلى رقابة النظام من حيث تسجيل البيانات ومعالجتها وتلخيصها.

إن أسرة ديوان الرقابة المالية والإدارية في السلطة الوطنية الفلسطينية تستمر في مقابلة التحدي الذي يفرضه عبء العمل في ظروف غير طبيعية والذي يتزايد بسرعة أكبر من حجمنا وتكاليفنا وفي كثير من الحالات خارج عن إرادتنا وذلك وفق خطة عمل سنوية تتسم بالموضوعية والمرونة تراعي التوفيق بين دور الديوان وقدرته وتوفير مبالغ مالية تفوق بكثير كلفة تسيير أعماله.

الجهات الخاضعة لرقابة الديوان وآليات رقابته:

انطلاقاً من العمل الرقابي وفق متطلبات قواعد الرقابة المالية الخاصة بمنظمة "الإننتوساي" فإن الديوان يعمل على توفير خدمة رقابية ذات جودة عالية وفق الإمكانيات المتاحة من خلال إجراء الرقابة المالية والإدارية على جميع عمليات المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان، وعند مراعاة الموائمة بين الدور والقدرة يحتم استخدام أسلوب الرقابة بالعينة، والتي سيتم اختيارها بشكل علمي بناءً على مخطط محدد تكون فيه تلك العينات متعددة بما فيه الكفاية تمكن الحكم على مشروعية إدارة المال العام ومدى استخدامه باقتصاد وكفاءة وفعالية. ومن أجل تحقيق ذلك فإن الديوان يتطلع في العام 2006 إلى القيام بالأنشطة التالية : تقييم نظام الرقابة الداخلية ومراقبة تنفيذ الموازنات والميزانيات وفحص وتقويم السجلات المالية ومدى كفايتها والرقابة على النظم والعمليات المالية وقياس مدى مطابقتها وملاءمتها للقوانين النافذة والتأكد من مدى استقامة وملاءمة القرارات الإدارية المتخذة ضمن الوحدات الخاضعة للرقابة والتأكد من مدى مراعاة الاقتصاد بالأنشطة الإدارية السليمة وكفاءة الانتفاع بالموارد البشرية والمالية وغيرها. ومن أجل تحقيق ذلك صنف الديوان الجهات التي يقوم بمراقبتها في حدود إمكانياته والتي تجري حالياً بشكل منتظم على النحو التالي:-

1. السلطات العامة:
 - رئاسة السلطة الوطنية ومؤسساتها.
 - السلطة التنفيذية: وتشمل مجلس الوزراء والوزارات المدنية والأجهزة الأمنية.
 - السلطة التشريعية وتشمل المجلس التشريعي والمؤسسات التابعة له.
 - السلطة القضائية والمحاكم التابعة لها على اختلاف مستوياتها.
2. الهيئات المحلية: وتشمل المجالس البلدية والقروية والمجالس المشتركة .
3. الاتحادات والنقابات والجمعيات: وتشمل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية (NGO's) والاتحادات والأندية والمراكز .
4. المؤسسات العامة والشركات: وتشمل الصناديق والمؤسسات والشركات المملوكة للسلطة الوطنية أو التي تساهم بها، أو التي تدير مرفق عام أو رخص لها بإدارته.

خطة العمل:

انطلاقاً مما تقدم فإن استراتيجية عمل الديوان في العام 2006 تركز على الموائمة ما بين الدور والقدرة أولاً وبعث الحيوية في ديوان الرقابة المالية والإدارية ثانياً، وبعث الحيوية في المؤسسات الحكومية وباقي المؤسسات الخاضعة لرقابته ثالثاً، وتوسيع دائرة الرقابة الجماهيرية والإعلامية رابعاً، وذلك من خلال ما يلي:-

أولاً: البناء المؤسسي والتنمية المهنية:

م	البنود	الزمن	ملاحظات
1.	وضع وإقرار الهيكلية التنظيمية وجدول تشكيلات الوظائف وتسكين الموظفين عليها	حتى شهر حزيران	منجز 70%
2.	وضع واعتماد اللوائح والأنظمة المالية والإدارية المنظمة لعمل الديوان بالإضافة إلى نظام حوافز خاص يساعد في استقطاب الكفاءات المميزة	حتى شهر تموز	منجز 30%
3.	رفد الديوان بموظفين يتمتعون بالاستقامة السلوكية والمؤهلات العلمية والعملية والمعرفة ذات المستوى العالي والخبرة المهنية المناسبة	حتى شهر حزيران	50 موظف
4.	التدريب العلمي والعملية لجميع موظفي الديوان في الداخل والخارج مع التركيز على التدريب النوعي في الرقابة المسبقة والنظامية	على مدار العام	وفق الخطة التدريبية
5.	الانتقال التدريجي والمنظم إلى التدقيق الآلي والمحوسب لكافة أعمال الديوان بعد تجهيزه بجميع الأجهزة والأدوات والنظم اللازمة	سنتان	البداية من الصفر
6.	إعادة تنظيم مكتبة الديوان وحوسبتها وتزويدها بالكتب والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة	نيسان وعلى مدار العام	العمل جاري

قيد الإعداد	حتى تموز	وضع دليل إرشاد للرقابة المالية والإدارية وفق المعايير الدولية وقواعد الرقابة الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة وبخاصة إعلان ليما وبرلين	.7
قيد الإنجاز	شباط	تعديل مشروع الموازنة السنوية للديوان وفق احتياجات خطة العمل	.8
قيد الإنشاء	نيسان – حزيران	إنشاء دائرة علاقات عامة كفؤة وفعالة	.9
المقر الحالي غير مناسب	آذار	شراء أو استئجار مقر للديوان في رام الله	.10
أنجز facb.gov.ps	آذار	إنشاء صفحة إلكترونية فاعلة خاصة بالديوان وإشراك جميع الموظفين بالبريد الإلكتروني الحكومي	.11
	حتى نهاية العام	إعادة دراسة قانون الديوان بما ينسجم مع القوانين الدولية للرقابة	.12

ثانياً: الأعمال والأنشطة الرقابية:

تجسيدا لمبدأ الشفافية والمساءلة والمحاسبة والعدالة وصون وحماية المال العام وتنميته وضرورة انتهاج سياسة تفشفية تراعي الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وتعزيزاً للثقة والمصدقية في سياسات رئاسة السلطة والحكومة قام ويقوم الديوان بالإجراءات التالية:

ملاحظات	الزمن		البنود	م
	من	إلى		
طلبت وهي قيد الإنجاز والتجاوب الأكبر من رئيس السلطة	شباط	آذار	مطالبة كبار موظفي السلطة بتقديم إقرار بزمتهم المالية وتشمل رئاسة السلطة والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء والوزراء ومن ينطبق عليهم القانون دون استثناء	.1
قيد المتابعة	آذار العام	على مدار العام	متابعة مدى إنجاز الهيكلية واللوائح الداخلية التي تنظم عمل المؤسسات الخاضعة للرقابة واستكمال تسكين الموظفين	.2
أرسل ويتابع	شباط	نيسان	تقنين حركة السيارات الحكومية ووضع نظام حركي ينظم حركتها في جميع المؤسسات العامة وحصر استخدامها بعد الدوام على الوزير والوكيل ومدير عام	.3

			الوزارة فقط
4.	تقييم جدوى نظام الاتصالات والمواصلات وكوبونات البنزين وبدل السكن والمهمات الخاصة والرسمية	آذار	تموز
5.	متابعة جرد اللوازم في المؤسسات العامة وإعداد المركز المالي لجميع المؤسسات والشركات الاقتصادية	آذار	أيلول
6.	متابعة القطاع الخاص بطريقة غير مباشرة من خلال تفعيل دور مراقب الشركات بإلزام الشركات الخاصة بالالتزام بعقد التأسيس وبخاصة تقديم الميزانية في موعدها	آذار	حتى نهاية العام
7.	تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في جميع المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان من خلال اللقاءات الدورية ومساعدتها في وضع أنظمة ولوائح داخلية تنظم عملها، والرقبي بها إلى مستوى رقابة الجودة الشاملة	شباط	على مدار العام
8.	دراسة وتحليل موازنة السلطة ومناقشتها مع الجهات المختصة وبخاصة المجلس التشريعي	آذار	أيار
9.	مراقبة وتدقيق المصاريف (الموازنة والميزانية) الخاصة بكبار موظفي السلطة شهرياً وفق القوانين النافذة	نيسان	مدار العام
10.	التأكد من مدى التزام المؤسسات بقانون الموازنة العامة وكشف الانحرافات وتصويبها	شهرياً	على مدار العام
11.	التأكد من شفافية طرح العطاءات الحكومية وترسيبتها وتنفيذها مع الرقابة المنتظمة لمشاريع العقود الحكومية		جاري العمل بشكل منتظم وبحاجة إلى تفعيل أكبر
12.	التدقيق في معاملات بيع الأراضي والعقارات الحكومية أو التابعة للسلطة الوطنية وإدارتها وتأجيرها.		على مدار العام
13.	مراجعة المنح والهيئات والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وبخاصة الفنية منها.		على مدار العام
14.	تعزيز سياسة الإفصاح المالي عند المنظمات غير الحكومية وبعث الحيوية فيها	آذار	كانون أول
15.	تعزيز العلاقات مع المؤسسات والمنظمات المحلية والعربية والدولية ذات الاختصاص وبخاصة المنظمة	نيسان	كانون أول

السعودية، الإمارات العربية، تونس، وجميع المنظمات الدولية		الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) والمنظمة العربية لأجهزة الرقابة العليا (ARABOSAI) والمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية (EUROSAI) والمنظمة العالمية للشفافية والمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا وترتيب زيارات عمل متبادلة	
قيد التشكيل		تشكيل لجان استشارية تساعد رئاسة الديوان على القيام بمهامه على أفضل وجه	16.
قيد التحضير وعلى مدار العام		القيام بالدراسات والأبحاث والتقارير من خلال الإدارة العامة للأبحاث والدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة بالرقابة المالية والإدارية	17

ثالثاً: متابعة الملفات المتعلقة بحماية المال العام:

تطبيقاً لسيادة القانون وحماية المال العام من ناحية كونه لا يضيع بالتقادم يقوم الديوان بمتابعة كافة الملفات المتعلقة بالاعتداء على المال العام، وذلك من خلال توفير أدلة الإثبات الكافية من ناحية الدقة والموضوعية، وصولاً لدليل الإثبات الكامل والوافي لإعادة المال العام المهودر بالتنسيق مع رئاسة السلطة الوطنية والمجلس التشريعي والنائب العام.

رابعاً: شكاوى وتظلمات الجمهور والتحقيقات الصحفية:

من أجل توثيق العلاقة مع المواطنين ووسائل الإعلام (السلطة الرابعة) وتطوير ثقافة قبول الرقابة وجعلها حاجة عمل ملحة لجميع الجهات الخاضعة للرقابة، ووضع حد للإشاعات المغرضة من خلال ممارسة الحكم الصالح والالتزام بالشفافية في العمل قام ويقوم الديوان بما يلي:

- فحص شكاوي المواطنين المقدمة بحق الجهات الخاضعة لرقابة الديوان والرد عليها.
- متابعة تطبيق نتائج فحص الشكاوى لدى الجهات الخاضعة للرقابة.
- متابعة وتقييم التحقيقات الصحفية وما تنشره وسائل الإعلام والإنترنت بشأن الممارسات والانحرافات المالية والإدارية بالجهات الخاضعة لرقابة الديوان واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها.

خامساً: الأداء الاقتصادي:

ينعكس الأداء الاقتصادي (إيجاباً أو سلباً) على جميع أفراد الشعب مالياً واقتصادياً واجتماعياً، ويظهر بشكل جلي أثره على القطاع العام في حجم الموازنة (إيرادات ونفقات) وبالتالي على مجمل النشاط الاقتصادي العام. واستناداً إلى الخطط الاقتصادية المقررة من الحكومة يقوم الديوان بما يلي:

- مراجعة وتقييم مؤشرات النمو الاقتصادي مقارنة بالخططة الاقتصادية والبطالة والفقير.
- دراسة الانحرافات الجوهرية للمؤشرات الاقتصادية وأسبابها وطرق ووسائل المعالجة الآنية والمستقبلية.
- تدقيق ومراقبة الاقتراض العام وتطوره وأثره على النمو الاقتصادي.
- مراقبة الإيرادات العامة.

سادساً: إعداد التقارير:

انطلاقاً مما تقدم والتزاماً بأحكام قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية سيتم إعداد تقرير ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي وأية تقارير أخرى يطلبها رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء. ونظراً للإمكانيات المتواضعة في الديوان قد نستطيع إصدار تقرير نصف سنوي وسنوي يتسمان بالتوازن والدقة والموضوعية والاستقامة وعمق المعنى مستندة إلى دقة وكمال دليل الإثبات في الانحرافات المالية والإدارية في إدارة المال العام، حيث يقوم الديوان بتزويد رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء والجهات الخاضعة لرقابته ووسائل الإعلام بالمعلومات الملائمة والدقيقة والموثقة. سوف تعكس التقارير الممارسات الاحتياوية أو المخالفات الخطيرة المكتشفة من قبل الديوان وآليات معالجتها وفق القانون، كما ستركز التقارير على إظهار الإنجازات التي حققتها مؤسسات القطاع العام والمنظمات الأهلية لتعميمها وتطويرها والاستفادة منها